

المبحث الخامس

الوقف على أواخر الكلم وصوره

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

عرض كل من النحاة والقراء لمصطلح الوقف ، حيث ارتدى ثوب الشمول عند النحاة
مثلا في جميع ألفاظ اللغة ، في حين كان التخصيص باللفظ القرآني هو عنوانه عند القراء .
فالوقف عند النحاة : هو قطع الكلمة عما بعدها⁽¹⁾ ، أو قطع النطق عند آخر الكلمة⁽²⁾ .
والوقف عند القراء : عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية
استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض⁽³⁾ .
وأما صور الوقف على أواخر الكلم فقد ذكر ابن الجزري أن للوقف في كلام العرب
أوجه متعددة ، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة :

1- السكون	2- الروم	3- الإشمام
4- الإبدال	5- النقل	6- الإدغام
7- الحذف	8- الإثبات	9- الإلحاق ⁽⁴⁾

والسكون هو الأصل في الوقف ؛ لأنَّ " الحرف الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً كما أن
الحرف المبدوء به لا يكون إلا متحركاً ؛ وذلك لأنَّ الوقف ضد الابتداء ، فكما لا يكون
المبدوء به إلا متحركاً فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلا بضده وهو السكون ... فالسكون
هو الأصل والأغلب الأكثر لأنه سلب الحركة ، وذلك أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة⁽⁵⁾ .
ففي سورة " الرحمن " لا يحس الإنسان بموسيقى الفواصل إلا إذا وقف عليها جميعاً
بالسكون ، وهذا كان وقف النبي (ﷺ) كما في الصحيحين عن أم سلمة ، كما كان ذلك وقف
الصدر الأول من الصحابة والتابعين ، ومشايخ القراءة والأئمة⁽⁶⁾ .

(1) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 271/2 .

(2) شرح الأشموني 203/4 .

(3) النشر 240/1 . وينظر : إتحاف فضلاء البشر 313/1 .

(4) النشر 120/2 . وينظر : الإتيان 117/1 ، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق . أحمد
شمس الدين 391/3 - منشورات محمد على بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة
الأولى 1418هـ - 1998م .

(5) شرح المفصل 67/9 . وينظر : الإتيان 49/1 ، وجمع الهوامع 391/3 .

(6) اللهجات العربية في التراث 2 / 481 . وينظر : الإضاءة في بيان أصول القراءة ص 46 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

وقد تعود العرب القدماء في وقفهم طرائق شتى ، وانقسموا في هذا إلى طائفتين متميزتين : أولئك الذين ينتظرون ، وأولئك الذين لا ينتظرون ؛ وذلك لأنَّ المرء في وقفه على كلمة من الكلمات قد يسلك إحدى طريقتين : إما التائي في النطق بأواخر الكلمات والحرص على إعطائها كل حقها الصوتي ، دون أن يسقط من حروفها شيئاً ، أو ينتقص من أواخرها شيئاً ، بل يظل نطقه مستمراً واضحاً حتى نهاية الكلام ، ويمكن أن يعد هذا وفقاً بما يشبه الوصل . وهؤلاء هم الذين أشار إليهم النحاة بمن ينتظر ، أي لا يسرع بأواخر الكلمات الموقوف عليها ، ولا يتعجل في نهايتها .

وقد روي لنا أن قبيلة الأزد كانت من هؤلاء الذين ينتظرون ... أما أولئك الذين كانوا لا ينتظرون في وقفهم بل يتعجلون نهاية الكلمة ويسرعون في النطق بآخرها ، لا يعنون بتامها ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها فهؤلاء تمثلهم قبيلة ربيعة ، وقبيلة لخم ، وقبيلة طيء خير تمثيل⁽¹⁾ .

الوقف على أواخر الكلمة في (رصف المباني)

حمل كتاب " رصف المباني " بين طياته نصوصاً أربعة لهذا العنوان ، مثلت ثلاثة منها عنوان " الوقف بالإبدال " ، في حين مثل النص الرابع " الوقف بالإلحاق " ، وفيما يلي تفصيل ذلك .

الوقف بالإبدال

تحقق الوقف بالإبدال في كتاب " رصف المباني " من خلال حالتين :

الحالة الأولى : الاسم المنصوب المنون ويوقف عليه بالألف بدلا من التنوين ومثله إذن ونون التوكيد .

الحالة الثانية : الاسم المفرد المؤنث بالتاء ويوقف عليه بالهاء بدلا منها⁽²⁾ .

(1) من أسرار اللغة د. إبراهيم أنيس ص 223: 226 .

(2) هذا بالإضافة إلى خمس حالات أخرى وردت في العربية للوقف بالإبدال. ينظر : شرح المفصل 70/9 ، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب 272/2: 289 ، وشرح الأشموني 508/2 ، 518 ، والنشر 120/1 .

ويمكن عرض هاتين الحالتين من خلال عدة وجوه :

الوجه الأول : الوقف بالألف

والوقف بالألف في كتاب " رصف المباني " قد تمّ من خلال عدة صور :

الصورة الأولى : نون التوكيد الخفيفة

ذكر المؤلف في باب " الألف " أن " القسم الثاني من قسم الألف التي هي بدل من حرف أصلي . لها ثلاثة مواضع : الأول : أن تكن بدلا من النون الخفيفة في الوقف نحو قولك : اضربن زيدا واقتلن عمرا ، ولا تضربن ولا تقتلن ، إذا وقفت عليها أبدلتها ألفا فقلت : اضربا واقتلا ولا تضربا ولا تقتلا ، سواء كان ذلك في النظم أو النثر ، فالنثر كقوله تعالى : ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾⁽¹⁾ ، ﴿لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ﴾⁽²⁾ وإنما ذلك لأنّها زائدة مثلها ، ولأنّها حرف يعرب به مثلها عند بعضهم ، ولأنّها أمدٌ صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة . والنظم كقول الشاعر :

ولا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا⁽³⁾

...

أراد : " اعبدن " .

وقال آخر :

متى تأتينا نُلمِّمُ بنا في ديارنا تجد حطباً جزلا ونارا تأججاً⁽⁴⁾

أراد : " تتأججن " ، فحذف التاء الأصلية لدلالة تاء المضارعة عليها تخفيفاً ، وأدخل النون عليه في الواجب للضرورة ، كقوله :

(1) سورة العلق آية (15) .

(2) سورة التوبة من الآية (75) .

(3) البيت للأعشى ، وثمة روايات لصدره ، فصدره في الديوان ص 137 ، والأزهية ص 285 : فصل على حين العشيات والضحى . وصدره في الكتاب 510/3 : وإياك والميتات لا تَقْرَبَنَّهَا . وينظر : شرح المفصل 39/9 ، ولسان العرب (ن ص ب) 6 / 4435 . من قصيدة قالها حين عزم على الإسلام فمدح رسول الله ، ثم غلبت عليه شقوته فهاث على كفره .

(4) نسبه في الدر إلى عبيد الله بن الحر الجعفي 166/2 . وهو في الكتاب 86/3 ، وشرح المفصل 53/7 ، ولسان العرب (ن و ر) 6 / 4572 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

يحسبه الجاهل ما لم يعلم
شيخا على كرسية معهما⁽¹⁾ .
أراد " يعلمن " ، فأدخل النون في الواجب وليس بقياس ، وإنما جاء منه ما جاء ضرورة
أو شاذًا ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك قياسًا ، وعلى مذهبهم جري المتنبي من قوله :
باد هواك صبرت أو لم تصبرا⁽²⁾

أراد : " تصبرن " فأجراه مجري " يعلمن " في البيت المتقدم ، وأبدل جميعهم الألف منها
في الوقف كما رأيت⁽³⁾ .

التعليق :

لا خلاف بين العلماء في أن الوقف بالألف يمثل القاعدة العامة في إبدال نون التوكيد
الخفيفة إذا انفتح ما قبلها ، سواء أكتبت بالألف مع التنوين أم كتبت بالنون⁽⁴⁾ ، وهذا ما أثبتته
المؤلف ونص عليه من خلال الاستشهاد بالثر ، وذلك بآيتين من القرآن الكريم ، وبالنظم
من خلال أربعة شواهد شعرية .

حيث كتبت النون في " لنسفًا " و " لنكونًا " بإبدالها ألفًا حال الوقف عليها ، وكثر ذلك
حتى صارت رويًا⁽⁵⁾ ، فكتبت ألفًا في " اعبدن " ، وتتأججن ، ويعلمن ، وتصبرن " وهي محل
الاستشهاد عند المؤلف .

وقد ذكر صاحب " مجمع البيان " الخلاف بين البصريين والكوفيين في الوقف على " نون
التوكيد الخفيفة " عند تعليقه على لفظة " لنسفًا " فقال : " والنون في " لنسفن " نون

(1) البيت في ملحق ديوان العجاج ص 88 . وينظر : نوادر أبي زيد ص 33 - بيروت 1967 م ، وشرح
المفصل 42/9 . وهو يصف جبلا علاه النبات .

(2) الديوان 316/2 . وعجزه : وبكالك إن لم يجر دمعك أو جري .

(3) رصف المباني ص 32 ، 33 .

(4) ينظر : قطر الندي وبل الصدي لابن هشام ، تأليف د. محمد محيي الدين عبد الحميد ص 464 - دار الفكر
العربي ، وجمع الهوامع 386/3 ، وجامع الدروس العربية . مصطفى الغلاييني 126/2 ، 127 - المكتبة
العصرية - صيدا - بيروت - الطبعة الثلاثون - 1416 هـ - 1995 م ، والتبيان في تصريف الأسماء د. أحمد
حسن كحيل ص 337 .

(5) البحر المحيط 511/10 . وينظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه : حقه د . عبد الرحمن ابن
سليمان العثيمين 509/2 - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى 1413 هـ - 1992 م .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

التوكيد الخفيفة ، والاختيار عند البصريين أن تكتب بالألف ؛ لأن الوقف عليها بالألف ، واختيار الكوفيين أن تكتب بالنون ؛ لأنَّها نون في الحقيقة⁽¹⁾ .

والعلة في إبدال النون الساكنة ألفاً في حال الوقف عليها كما يقول المؤلف : " وإنَّما ذلك لأنها زائدة مثلها ، ولأنَّها حرف يعرب به مثلها عند بعضهم ، ولأنَّها أمدُّ صوتاً منها وأكثر تبييناً منها للحركة⁽²⁾ " .

هذا بالإضافة إلى أنَّ هناك وجه شبه آخر يجمع بين صوتي الألف والنون وهو حرية مرور الهواء حال النطق بهما ، فإذا كانت الألف من الحركات فإنَّ النون من أشباه الحركات ، وذلك لأنَّ الهواء يكون مع الألف أوسع من غيرها ، حيث يقول ابن جني : " فإذا اتسع مخرج الحرف حتى لا ينقطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً حتى ينفد ... والحروف التي اتسعت مخرجها ثلاثة الألف ثم الياء ثم الواو ، وأوسعها وألينها الألف⁽³⁾ " .
وأما النون بالإضافة إلى صوتي الراء واللام فتسمى بـ " أشباه حركات " ؛ وذلك لأنَّ " هواء اللام والميم والنون يخرج حرّاً طليقاً كالحركات تماماً ، ولكنه مع الحركات يخرج من وسط الفم ، ومع اللام من جانبي الفم ، ومع الميم والنون من الأنف . فالشبه إذاً ينحصر في حرية مرور الهواء ، ولكن هذه الأصوات لم تعد حركات ، لأنَّ هواءها الحر يخرج من وسط الفم ، ولهذا سمّيت " أشباه حركات " ولكنها ليست حركات⁽⁴⁾ " .

الصورة الثانية : الاسم المنصوب .

للقوف على الاسم المنصوب عدة حالات ذكر منها المؤلف ما يأتي :
ذكر المؤلف : " الموضع الثاني : أن تكون بدلاً من تنوين المنصوب فتقول في نحو : رأيت زيداً : " رأيت زيداً⁽⁵⁾ ... " .

(1) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي 184/6 - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان .

(2) رصف المباني ص 33 .

(3) سر صناعة الأعراب 7/1 .

(4) علم اللغة العام (القسم الثاني " الأصوات ") د. كمال محمد بشر ص 131 .

(5) رصف المباني ص 33 .

التعليق :

ذكر علماء العربية أن للوقف على المنصوب المنون ثلاث لغات : " الأولى :- وهي الفصحى :- أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل ، تقول : رأيت زيدا ، وهذا زيد ، ومررت بزيد . والثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، ونسبها المصنّف إلى ربيعة . والثالثة : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة ، ونسبها المصنّف إلى الأزدي⁽¹⁾ .

وقد نصّ سيبويه على اللغة الفصيحة بقوله : " أمّا كل اسم منون فإنّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف ؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف أو زيادة منه لم تجئ علامة للمنصرف . فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون⁽²⁾ " .

وهو أرجح اللغات وأكثرها ، حيث يذكر ابن هشام ذلك فيقول : " وإذا وقفت على منون فأرجح اللغات وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ك (هذا زيد) ، و (مررت بزيد) وأن يُبدل ألفاً بعد الفتحة : إعرابية كانت ك (رأيت زيداً) وبنائية ك (إيها) و (ويها)⁽³⁾ ... " .

والعلة في الوقف بالألف على المنصوب المنون كما ذكر الرضي : " المنصوب المنون تقلب نونه ألفاً ؛ لأنّه لا يستثقل الألف ، بل تخف به الكلمة ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر ، والخفة مطلوبة في الوقف⁽⁴⁾ " .

" وقد مثّل الوقف بالألف على المنصوب المنون موقف قريش ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية ، فقد كان موقفاً وسطاً بين مَنْ ينتظرون ومَنْ لا ينتظرون فنراهم في وقفهم على الاسم المنون يسقطون الضم والكسر ، وييقون على الفتح قائلين : هل جاء خالد ، هل

(1) حاشية الصبان 204/4 .

(2) الكتاب 166/4 .

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام 342/4 .

(4) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 279/2 .

مررت بخالد ، هل رأيت خالدا ... وربما كان السر في الإبقاء على الفتح أنه أوضح في السمع من الضم والكسر ، ويتطلب زمناً أطول للنطق به ، وسقوط الصوت الأول الأكثر وضوحاً في الكلام يبرز للسامع بصورة تشعره بفقدان شيء أو نقصان شيء ، ولا سيما إذا كانت الفتحة مع التنوين قد تحولت إلى ألف مد ... فهل هناك ما هو أفصح من لغة القرآن كانت تلتزم الوقف بالسكون إلا مع المنصوب المنون فيوقف عليه بالألف ، وهو ما نراه في مواضع كثيرة من القرآن الكريم مثل : ﴿ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ سَتَمِعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۖ يَهْدِي إِلَى الْرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ ۚ وَلَن ذَرِكُ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝٢٠ ۚ وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَحْبَةً وَلَا وَلَدًا ۝٢١ ۚ ﴾ (١) .

الحالة الثانية : الاسم المقصور المنون

ذكر المؤلف في باب الألف حال المقصور المعرب حالة الوقف فقال : " وأما المقصور المعرب ، نحو : " عصا ورحى " فلا خلاف بينهم أن الوقف فيه على الألف المبذلة من التنوين ، نحو : رأيت عصا ورحى ، وإنما الخلاف بين النحويين في الألف في حال الرفع والخفض - وإن كانوا مجمعين على أن تلك الألف بدل من حرف هو لام الفعل - فأكثرهم على أنها للوقف ؛ لأن الواو والياء لا يثبتان في الوقف في مشهور اللغات ، وأبو عثمان المازني يرى أن الألف عوض من التنوين ، والألف التي هي بدل من أصل محذوفة لاجتماعهما ساكتين ، لأن ما قبل الألف مفتوح أبداً في الحالات الثلاث : الرفع والنصب والخفض . والصحيح مذهب الجماعة ؛ لأن التنوين محذوف في الوقف البتة فلا تكون الألف في الوقف عوضاً منه البتة (٢) ... " .

التعليق :

يمثل الوقف بالألف القاعدة العامة للوقف على المقصور المعرب المنون ، حيث ذكر ابن مالك أنه " لا يوقف على المقصور من الأسماء إلا بالألف . مُنَوَّنًا كان أو غير مُنَوَّن . لكن في المنون ثلاثة مذاهب : أحدها : مذهب سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بأن تنوينه

(١) من أسرار اللغة ص 226 ، 227 .

(٢) رصف المباني ص 34 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

محذوف دون عوض ، وأن الوقف فيه على الألف التي من نفس الاسم . والحكم عليه في النصب بأن تنوينه أبدل منه في الوقف ألف إجراء له مجري الصحيح .

ومذهب المازني : أن الألف الثابتة في الوقف هي بدل من التنوين منصوبًا كان المقصور أو مرفوعًا ، أو مجرورًا . فحكم في المقصور بها حكمت الأزدي في الصحيح .

وذكر ابن برهان أن مذهب أبي عمرو والكسائي أن الألف الموقوف عليها في المقصور لا تكون أبدًا إلا الألف التي هي من نفس الاسم مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا . وهذا المذهب أقوى من غيره ، وهذا موافق لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين المنصوب دون بدل ، والوقف عليه في السكون مطلقًا . وتَقَوَّى هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفًا ، والاعتداد بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك . وهذا الذي حكاه ابن برهان عن أبي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي ، وبه أقول⁽¹⁾ .

فالوقف بالألف في تلك الحالة إجماع من النحاة ، والآيات القرآنية خير شاهد على ذلك كما يقول الدكتور / إبراهيم أنيس : " ففي مثل هذه الكلمات نرى النحاة قد أجمعوا على بقاء الألف في حالة الوقف ؛ لأنها عنصر أساسي من مقومات الكلمة ، فإذا فُقدت فقدت الكلمة معالمها . أما تنوينها إن كانت منونة فيسقط في الكلام في حال الوقف عليها . وكذا نرى الفواصل في سورة الليل وسورة الأعلى تحفظ بالألف في نهاية الكلمات : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ ﴿ ١ ﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾ ﴿ ٢ ﴾ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ ﴿ ٣ ﴾ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ ﴿ ٤ ﴾ ⁽²⁾ .

الحالة الثالثة : الاسم غير المنصرف

استشهد المؤلف على الوقف على مالا ينصرف بالألف ، حيث يقول : " كما أن منهم من يقف على مالا ينصرف بالألف فيقول : رأيت أحمدًا و مساجدا ، وعليه يحمل ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ، ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ⁽³⁾ على قراءة من لم ينون الأول ، ومن نونه فهي عوض من التنوين ؛ لأن من

(1) شرح الكافية الشافية لابن مالك حقه د. عبد المنعم أحمد هريدي 1982/4 : 1984 - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

(2) سورة الليل الآيات (1: 4) . من أسرار اللغة ص 228 .

(3) سورة الإنسان من الآيتين (15، 16) .

العرب من يصرف الجمع الذي لا نظير له في الواحد فيقول : هذه مساجد ، حكى ذلك ابن جني في " سر الصناعة " ، وعليه قراءة من قرأ : ﴿ سَلَسِلَا وَأَغْلَلَا وَسَعِيرَا ﴾⁽¹⁾ .

التعليق :

نحن إذاً أمام الاستشهاد بثلاثة أحرف من سورة الإنسان ، وهي بترتيب الآيات :
أ- سلاسل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا ﴾ .
ب- قوارير . قواريرا في قوله تعالى : ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِعَائِنَةٍ مِّنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِّنْ فَضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾ .

والقراء في هذه الأحرف الثلاثة على خلاف بين التنوين وعدمه والوقف بألف وعدمه أيضاً ، حيث نسبت الأحرف الثلاثة بالتنوين إلى نافع وهشام عن ابن عامر والكسائي وأبي بكر عن عاصم وخلف ، وباقي السبعة مع حفص في ترك التنوين فيهم عدا ابن كثير فعلي تنوين الحرف الثاني فقط ، وكلهم وقف بالألف إلا حمزة وقنبلا عن ابن كثير فإنها وقفا بغير ألف في الحرف الأول ، وكذا حفص في إحدى الروايات عنه ، وعدا حمزة فقط في الحرف الثاني ، ونافع وهشام وشعبة على الوقف بالألف في الحرف الثالث ، وباقي السبعة على الوقف بغير ألف⁽²⁾ .

فالحجة لمن نَوَّن الحرف الأول : أنه شاكل به ما قبله من رءوس الآي ؛ لأنَّها بالألف ، وإن لم تكن رأس آية ، ووقف عليها بالألف .

ومن نَوَّن الحرف الثاني : فلأنَّها رأس آية ، وكتابتها في السواد بألف ، وأتبعها الحرف الثالث لفظاً لقربها منها وكراهية المخالفة بينهما ، وهما " سَيَّان " كما قال الكسائي : ﴿ أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتَمُودَ ﴾⁽³⁾ . فصرف الثاني لقربه من الأول .

(1) سورة الإنسان الآية (4) .

(2) ينظر : الحجة للقراء السبعة 348/6 ، 349 ، والسبعة ص 663 ، 664 ، والتيسير ص 176 ، 177 ، والعنوان ص 201 ، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش . حققه . أحمد فريد المزيدي ص 479 - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م .

(3) سورة هود من الآية (68) .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

وأما من وقف بغير ألف : فلأنه لم يثبت فيه في الوصف تنوين لم يثبت فيه في الوقف ألف كما فعل بـ "أباريق وشبهه" .

وأما الحجة لمن ترك التنوين في الحرف الأول : قال : هي على وزن ، " فعالل " . وهذا الوزن لا ينصرف إلا في ضرورة شاعر ، وليس في القرآن ضرورة .

والحجة في ترك التنوين في الحرف الثاني والثالث : أنه أتى بمحض قياس العربية ؛ لأنه على وزن فواعيل . وهذا الوزن نهاية جمع المخالف لبناء الواحد ، فهذا ثقل ، وهو مع ذلك جمع والجمع فيه ثقل ثان ، فلما اجتمع فيه ثقلان منعاه من الصرف .

وأما الوقف بالألف : فاتباع للخط ، ولأن من العرب من يقول : رأيت عمراً ، فيقف على ما لا ينصرف بالألف⁽¹⁾ .

الحالة الرابعة : إذن

وفي الوقف على " إذن " يقول المؤلف : " واعلم أن " إذن " اختلف في صورة كتبها : فمذهب أبي العباس المبرد أنها تكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف ، ومذهب المازني أنها تكتب بالألف في كلتا الحالتين ، ومذهب الفرّاء أنّها إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالألف . فعلة من كتبها بالنون في الحالتين من الوصل والوقف أنّها حرف ، ونونها أصلية فيه ك : أن وعن ولن . وعلة من كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة لكونها على ثلاثة أحرف بها ، فصارت كالتنوين في مثل " دماً " و " يداً " في حال النصب . وعلة من فرق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ " عن " و " أن " كونها غير عاملة فتكتب بالألف تشبيهاً بالأسماء المذكورة كـ " دماً " و " يداً " .

والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون عملت أو لم تعمل ، كما يفعل أمثالها من الحروف (لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها) ، وإذا

(1) الحجة في القراءات السبع ص 358، 359 ، والكشف 2/353 . وينظر : معاني القرآن 3/214 ، ومعاني القرآن وإعرابه 5/260 ، 261 ، والحجة للقراء السبعة 6/349 : 351 ، وحجة القراءات ص 737 : 739 ، والكشف 2/352 : 354 ، والكشاف 4/667 ، 671 ، والمحذر الوجيز 16/184 ، 189 ، ومفاتيح الغيب 31/57 ، 72 ، وإملاء ما من به الرحمن 2/275 ، 276 ، والجامع لأحكام القرآن 10/7159 ، 7160 ، والبحر المحيط 10/360 ، 363 ، والدر المصون 6/439 ، 440 ، 444 ، والنشر 2/378 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

وقف عليها كتبت بالألف ، لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها ، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً .

فإن قيل : شبهتها في الوصل بـ " عن " و " لن " و " أن " فينبغي أن تكتب بالنون لأنّها حرف مثلها ، فالجواب : أنّ " لن " و " أن " و " عن " تخالف " إذن " من وجهين : أحدهما : ما ذكرنا من أنّ " إذن " تشبه الأسماء في عدد الحروف كما تقدّم ، و " أن ، ولن ، وعن " لا تشبهها في ذلك . والآخر : أنّ " لن ، وأن ، وعن " لا تكون إلا عاملة في معمولها فهي معه كشيء واحد وقفت أو وصلت ، و " إذن " إذا وقفت عليها قد تكون غير عاملة ، إذ العمل لا يلزم فيها فصَحَّ لك ما ذكرت⁽¹⁾ .

التعليق :

ذهب الجمهور إلى أن الوقف على " إذن " شبيه بالوقف على المنون المنصوب ، حيث تُبدل نونها ألفاً في حال الوقف عليها ، حيث يقول ابن هشام : " وشبهوا " إذن " بالمنون المنصوب ؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور⁽²⁾ .

ولكن ذهب بعض الآراء إلى الوقف عليها بالنون ، حيث قيل : " واختلف في الوقف على إذن ، فمذهب أبي علي والجمهور إبدال نونها في الوقف ألفاً . وذهب طائفة : إلى أنّه يوقف عليها بالنون . قال أبو حيان : وأما عن ، ولن ، وأن ، ونحوها ، فإنّه يوقف عليها بالنون إذا اضطر إلى ذلك ، لأنّها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف إذن ، فإنّه يحسن الوقف عليها والفصل⁽³⁾ .

ومن هنا " إذا كتبت " إذا " بالألف مع التنوين ، طرحت التنوين ، ووقفت عليها بالألف ، وذا كتبتها " إذن " ، بنون ساكنة ، أبدلت نونها ألفاً ، ووقفت عليها بها . ومنهم من يقف عليها بالنون مطلقاً ، وهو اختيار بعض النحاة . وإجماع القراء السبعة على خلافه⁽⁴⁾ .

(1) رصف المباني ص 67 : 69 .

(2) أوضح المسالك 342/4 . وينظر : شرح الكافية الشافية 1981/3 .

(3) همع الهوامع 389/3 ، 390 .

(4) جامع الدروس العربية . 126/2 .

الوجه الثاني : الوقف بالسكون

وقد تحقّق الوقف بالسكون في كتاب " رصف المباني " من خلال حالتين :

الحالة الأولى : المنصوب المنون

ذكر ابن جني أن الوقف بالسكون على المنصوب المنون لغة لبعض العرب لم ينسبها ، حيث قال : " ولم يحك سيبويه هذه اللغة ، لكن حكاها الجماعة : أبو الحسن ، وأبو عبيدة ، وقطرب ، وأكثر الكوفيين ... ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكناً ، فيقول : رأيت زيداً ، كالمرفوع ، والمجورور هذا هو الظاهر من الأمر " (1) .
ولكن نصّت كثير من المصادر أن الوقف بالسكون بعد حذف التنوين على المنصوب المنون لغة ربيعة (2) .

ولعل الوقف بالسكون هنا لغة هؤلاء الذين كانوا لا ينتظرون في وقفهم بل يتعجلون نهاية الكلمة ويسرعون في النطق بأواخرها ، لا يعنون بتمامها ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها فهؤلاء تمثلهم قبيلة ربيعة ، وقبيلة لخم ، وقبيلة طيء خير تمثيل ، فما رواه الرواة عن هذه القبائل في طرق الوقف عندها يجعلنا نحكم ونحن مطمئنون أنها لم تكن تعنى بأواخر الكلمات في حالة الوقف عليها ، مما ترتب عليه بتر بعض أجزاء الكلمة فسقطت في وقفهم حركات الإعراب جميعاً ، بل وفي بعض الأحيان سقط منها بعض الأجزاء الأخرى للكلمة الموقوف عليها . ولم يكن مثل هذا بطبيعة الحال متعمداً أو مقصوداً ، بل صدر عنهم في صورة لا شعورية ، وأغلب الظن أن المتكلم منهم كان يظن أنه ينطق بالكلمة تامة كاملة (3) .

الحالة الثانية : المقصور غير المنون

ذكر المؤلف أن الوقف بالألف على المقصور غير المنون إلا في ضرورة فيكون الوقت بالسكون ، حيث يقول : " وإن كان الاسم مقصوراً فلا يوقف عليه إلا بالألف ، إلا في الضرورة كقوله :

(1) الخصائص 99/2 ، 100 . وينظر : الكتاب 167/4 ، وسر صناعة الإعراب 477/2 ، 478 ، وارتشاف الضرب 392/1 ، وجمع الهوامع 205/2 .

(2) ينظر : شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 272/2 ، 279 ، 316 ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص 328 ، وشرح الأشموني 204/4 ، وشرح التصريح على التوضيح ص 338 .

(3) ينظر : من أسرار اللغة ص 225 ، 226 .

رَهْطٌ مَرْحُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ (1)

أراد : " الْمُعَلِّ (2) " .

التعليق :

لا خلاف بين العلماء في النَّصِّ على تلك القاعدة السابقة كما يقول ابن مالك : " ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل ، وأن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة (3) " فعندما تحذف الألف لا يكون الوقف إلا بالسكون وهو الأصل في الوقف كما سبق أن ذكرنا .

الوجه الثالث : الوقف بالهاء

ذكر المؤلّف في " باب الألف " : " الموضع الثاني : أن تكون بدلا من تنوين المنصوب فتقول في نحو رأيت زيدا " : رأيت زيدا " . وحكم الصحيح والمعتل في ذلك سواء ، نحو : رأيت موسى ، ورأيت عصا ، إلا أن تكون تاء التأنيث فإنّها تبدل هاء في نحو : رأيت قائمته ، وذلك ليفارق ما فيه التاء أصلية ، نحو : رأيت إصليتا (4) وعفريتا ، وشربت ماءً فراثاً ، وأكلت حوتاً وملتوتاً .

فأما " أُخْتُ " و " بَنْتُ " و " هَنْتُ (5) " فالتاء فيها مبدلة من واو لقولهم : أخوات وبنوات وهنوات وهذا فصل من باب التصريف فيه اختلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد اضطرب فيه قول سيبويه في باب النسب ، وشرح ذلك نخرجنا عن المقصود لطوله (6) " .

(1) البيت للبيد بن ربيعة تحقيق . د . إحسان عباس ص 199 - الكويت 1962م وصدره :

وَقَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ

ولكيز من عبد القيس . ومرجوم من أشرافهم . واسمه عامر بن مر ... وابن المعلّ : جد الجارود ابن بشير بن عمرو بن المعلّ من عبد القيس .

(2) رصف المباني ص 36 .

(3) شرح الكافية الشافية 1984/4 .

(4) السيف الإصليّ : الماضي . لسان العرب (ص ل ت) 4 / 2478 .

(5) ينظر : أمالي الشجري 70/2 .

(6) رصف المباني ص 33 ، 34 .

التعليق :

إذا كان المنصوب المنون تاء تأنيث فإنَّها تبدل في الوقف هاء ، وتلك هي اللغة الفصيحة وهو رأي الجمهور ، حيث يقول السيوطي : " وإذا كان آخر الاسم الموقوف عليه ، تاء تأنيث ... فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظاً كفاطمة ، وقائمة ، وطلحة ، وعلمة ، أو تقديرًا كالحياة والقناة ، بأنَّ أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه⁽¹⁾ " .

وكذلك تلتزم التاء عند الوقف إن كانت متصلة بحرف كثمت أو باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وبنت ، أو بفعل نحو : كتبت . ويجوز إبقاؤها وإبدالها إن كانت في اسم وقبلها حركة كما في شجره أو ساكن معتل كما في صلاة ومسلمات⁽²⁾ .

ويبدو أن إبدال تاء التأنيث هاء في الوقف جاءت على طريق هؤلاء الذين لا ينتظرون ؛ لأنَّ الوقف على تاء التأنيث يتخذ في اللهجات العربية أحد طريقتين : طريق الذين لا ينتظرون فتسقط التاء في وقفهم مثلها في هذا مثل معظم الحروف الشديدة المهموسة حين تتطرف في الكلمة الموقوف عليها . وما روي لنا من أن قومًا من العرب كانوا يقولون : (يا أهل سورة البقرت) فيرد الآخر : (ما أحفظ منها ولا آيت) ... فهذه لهجة قد أبقت على التاء في حالة الوقف ، وتعد لذلك مثلاً واضحاً للهجة الذين ينتظرون⁽³⁾ .

ثانياً : الوقف بالإلحاق

ويكون فيما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت التي تثبت في الوقف وتحذف في درج الكلام شأنها شأن همزة الوصل⁽⁴⁾ ، حيث يؤدي بها " للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل بها إلى بقاء السكون في الابتداء ، وسميت هاء السكت لأنه يسكن عليها دون آخر الكلم⁽⁵⁾ " .

(1) همع الهوامع 209/2 .

(2) ينظر : الكتاب 281/2 ، وتسهيل الفوائد ص 330 ، وهمع الهوامع 209/2 .

(3) من أسرار اللغة ص 231 .

(4) إبراز المعاني ص 366 . وينظر : أوضح المسالك 349/4 وما بعدها .

(5) حاشية الصبان 214/4 .

وقد صَمَّ كتاب " رصف المباني " بين دفتيه صورتين للوقف بالإلحاق وهما كما ذُكر في " باب الهاء المفردة " : " اعلم أنَّ الهاء المفردة تنقسم قسمين : قسم أصل وقسم بدل من أصل ، فالقسم التي هي أصل لها في الكلام خمسة مواضع . الموضع الأول : أن تكون للوقف : غلامِيَّة ، وفي هو : هُوَ ، وفي هي : هِيَّة ، قال الله تعالى : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ ، هَلَكْ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ ﴾⁽²⁾ ، وقال الشاعر :

إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ فما إن يُقالَ له : مَنْ هُوَ⁽³⁾ .

المعنى الثاني : بيان الألف ، نحو قولك في الندبة : وازيداه ، واعمراه ، فإذا وقفت أثبت الهاء ، وإذا وصلت حذفْتَ ، ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة كقوله : يا مَرْحَبَاهُ بحمارِ ناجيه⁽⁴⁾ .

وقول الآخر :

وقَدَّر ابْنِي قَوْلَهَا يَا هَنَا ه وَيُحْكُ أَلْحَقْتُ شَرًّا بِشَرٍّ⁽⁵⁾

عند من جعل الأصل " هَنَا " وهي كناية عن رجل .

الموضع الثاني : أن تكون للإطلاق في القوافي ، كما تكون الألف لذلك ، لأنها تُسْرَحُ القافية إلى الحركة من التقيد ، وهو السكون كما تفعل الألف ، وذلك نحو قول الشاعر :

أُكْسُ بُيَاتِي وَأُمَّهُتُهُ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ⁽⁶⁾

(1) سورة الحاقة الآيتان (29 ، 30) .

(2) سورة القارعة آية (10) .

(3) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص 258 - بيروت 1381 هـ - 1961 م ، وشرح المفصل 84/9 ، وخزانة الأدب 428/2 .

(4) الخصائص 360/2 وبعده : إذن أتى قَرَبْتُهَ لِلْسَّانِيَةِ . والمنصف 142/3 ، ولسان العرب (س ن ي) 129 / 3 ، وشرح المفصل 46/9 ، وجمع الهوامع 157/2 ، وخزانة الأدب 387/2 . واللسانية : الدلو العظيمة . لسان العرب 3 / 2129 .

(5) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم ص 160 - مصر 1958 م ، والمنصف 139/3 ، وسر صناعة الإعراب 76/1 ، وشرح المفصل 43 / 10 ، ولسان العرب (ه ن ن) 6 / 4712 ، وخزانة الأدب 264/3 .

(6) وهو في شرح المفصل 44/1 وقبله : يا عُمَرَ الْخَبَرَ حُزِبَتِ الْجَنَّةُ .

وقوله :

وَقَائِلَةٌ : أَسَيْتُ فَقُلْتُ جَيْرٌ أَسِيٌّ إِنِّي مِنْ ذَاكَ إِنَّهُ⁽¹⁾

على أحد القولين ، وهذا الموضع في التحقيق راجع إلى الوقف ، إلا أنه في القوافي ، فمن هذا الوقف ينقسم ، والأول يكون في القوافي وغيرها مخالفة " (2) .

التعليق :

من خلال هذا النص يتضح أن الوقف بالإلحاق في كتاب " رصف المباني " قد تحقّق في صورتين :

الصورة الأولى : الوقف بالإلحاق على ياء المتكلم

وقد تحققت تلك الصورة من خلال الأمثلة التي ذكرها المؤلف وهي : غلامي ومالي وسلطاني ... الخ.

والوجه في هذه الكلمات كما يقول الزجاج : " أن يوقف على هذه الهاءات ولا تُوصل ، لأنها أدخلت للوقف ، وقد حذفها قوم في الوصل ، ولا أحب مخالفة المصحف ، ولأنّ أقرأ بإثبات الهاء في الوصل ، وهذه رؤوس آيات فالوجه أن يوقف عندها ... فمن أثبتها فلثباتها في خط المصحف ، فهو وصل بنية الوقف . وقد ذكر ذلك الزركشي بقوله : " فالواجب أن يوقف عليه بالهاء ؛ لأنّه مكتوب في المصحف بالهاء ، ولا يوصل ، لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل ، فإن أثبتها خالف العربية ، وإن حذفها خالف مراد المصحف ، ووافق كلام العرب ، وإذا هو وقف عليه خرج من الخلافين ، واتبع المصحف وكلام العرب . فإن قيل : قد جوزوا الوصل في ذلك . قلنا : أتوا به على نية الوقف ؛ غير أنّهم قصّروا زمن الفصل بين النطقين ، فظنّ مَنْ لا خبرة له أنّهم وصلوا وصلا محضاً ، وليس كذلك (3) .

(1) لم أهند إلى قائلة ، وهو في لسان العرب (أس ي) 1 / 82 ، وخزانة الأدب 4 / 238 .

(2) رصف المباني ص 399 ، 400 .

(3) البرهان في علوم القرآن للزركشي . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم 1 / 344 - دار الجيل بيروت - 1408 هـ - 1988 م . وأما الهاء التي هي حرف إطلاق في القوافي فهي راجعة إلى هاء السكت أو الوقف السابقة ، ولكنها هنا خاصة بالقوافي . موسوعة الحروف ص 488 .

الصورة الثانية : ألف الندبة

وقد تحققت تلك الصورة من خلال الأمثلة التي ذكرها المؤلف وهي : وازيداه ، واعمره ... الخ .

فهم " يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء ، والألف والياء والواو في الندبة لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك⁽¹⁾ .

" والندبة يلزمها : " ياء " و " واو " لأنهم يختلطون ويدعون ما قد مات وبعد عنهم ، ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم ألزموها المد ، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتم⁽²⁾ .

فكما يقول ابن جني : " وذلك أنك لما أردت تمكين الصوت وتوفيته ليمتد ويقوي في السمع ، وكان الوقف يضعف الصوت ، ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها حشواً ، فيبين ولا يخفى " ⁽³⁾ .

وأخيراً وعن طريق إلحاق كاف المؤنث سيظاً عند بعض القبائل العربية يعرض المؤلف هذا النص :

في " باب السين المفردة : " الموضع الثاني : أن تكون للوقف بعد كاف المؤنث المضمرة المخاطب ، ويسمى النطق بذلك كسكسة هوازن ؛ لأن هؤلاء العرب ينطقون بها دون غيرهم ، فيقولون في عليك وإليك ومنك للمؤنث المذكور إذا وقفوا : عليكس وإليكس ومنكس ، وما أشبه ذلك ، فإذا وصلوا حذفوا السين فقالوا : عليك حال ومنك المال ومنك الإحسان ، وهذه اللغة اختص بها هوازن ، كما اختصت تميم بالنعنة ، أي : يقولون في أن تفعل : عن تفعل ، وقد تقدم ذكرها في باب " عن " ، وهما لغتان قليلتان في الاستعمال ، فينبغي أن يوقف فيهما مع السماع ولا يتعدى ما سمع من مواضع مجيئها ، فاعلمه⁽⁴⁾ .

وقد تحققت تلك الصورة عند المؤلف من خلال تلك الأمثلة التي ذكرها وهي : عليكس وإليكس ومنكس وما أشبه ذلك .

(1) الكتاب 165/4 ، 166 ،

(2) السابق 231/2 .

(3) الخصائص 330/2 .

(4) رصف المباني ص 395 ، 396 .

رصف المباني في شرح حروف المعاني لأبي جعفر المالقي (دراسة صوتية)

وتلك لهجة من اللهجات العربية عرفت بـ " الكسكة" ⁽¹⁾ " نسبت إلى ربيعة ومضر ⁽²⁾ وبكر ⁽³⁾ وهوازن ⁽⁴⁾ وتميم ⁽⁵⁾ ، والعلة في هذا الإلحاق كما يقول سيبويه : " واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ⁽⁶⁾ ، ليُبينوا كسرة التأنيث – وإنما ألحقوا السين ؛ لأنها قد تكون من حروف الزيادة في (استفعل) . وذلك : (أعطيتكس) ، و (أكرمكس) ، فإذا وصلوا لم يحيثوا بها ؛ لأن الكسرة تبين ⁽⁷⁾ " .

ويقول ابن جني : " ومن العرب من يزيد على كاف المؤنث سيناً ليبين كسرة الكاف فيؤكد التأنيث فيقول : مررت بكس ونزلت عليكس . فإذا وصلوا لبيان الكسرة " ⁽⁸⁾ . وذكر في موضع آخر قوله : " وأما كسكة هوازن فقولهم أيضاً : أعطيتكس ومنكس وعنكس . وهذا في الوقف دون الوصل " ⁽⁹⁾ . وقد خُصّت هذه الظاهرة بالوقف كما ذكر سيبويه وابن جني ، ولم يشترط بعض العلماء الوقف في تلك الصورة ⁽¹⁰⁾ .

(1) وقد تكون الكسكة إبدال كاف المخاطبة أو المذكر سيناً ، أو إبدال كاف المخاطبة تاءً وزيادة السين . ينظر : موسوعة الحروف ص 248 .

(2) ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص 83 ، حيدر آباد الدكن بالهند 1359 هـ ، والصاحبي ص 53 ، والمزهر 221/1 .

(3) ينظر : فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص 173 مطبعة الاستقامة بالقاهرة د. ت ، والعقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق . أحمد أمين وآخرين 447/2 – القاهرة 1948 – 1953 م ، وشرح المفصل 49/9 .

(4) ينظر : الخصائص 12/2 ، وسر صناعة الإعراب 235/1 .

(5) تاج العروس (ك س س) .

(6) وعند البعض على الإبدال منها . ينظر : لسان العرب (ك س س) 3875/5 ، وشرح الأشموني 282/4 ، والمزهر 221/1 .

(7) الكتاب 199/4 .

(8) سر صناعة الإعراب 202/1 .

(9) الخصائص 14/2 .

(10) ينظر : الصاحبي ص 36 ، وشرح الأشموني 282 / 4 ، والمزهر 221 / 1 .